

أفق انفراج الأزمة السياسية في تونس: المؤشرات والشروط الممكنة

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

أساسية للرئيس ودعوته للانفتاح على أصوات وطنية أخرى والانصات لمقترحاتها. يمكن فهم هذا التغيير من قبل الأحزاب الداعمة للرئيس على أنه مؤشر لمرونة مستقبلية ممكنة في سلوك الرئيس السياسي.

- اشهار سالم الأبيض لرسالته وهو القيادي الفاعل داخل حركة الشعب والتي ضمّنها قراءة مميزة للوضع السياسية العامة. أهم ما جاء في مضمون هذا التقييم يهم ما توجه به لرئيس الدولة من أن الحكم يتطلب شروطاً أخرى غير التصريح، وأن التعيينات الوزارية صُغت بالولاءات والمحاباة لوزراء أصابهم البُكم، وخطر تحول احتكار السلطة الى استبداد مكتمل الأركان خاصة أنه لم يعد هناك خطر داهم أو جاثم يهدد البلاد غير الانفراد بالسلطة والحكم، ودعوة القوى الديمقراطية لمساندة الرئيس في اتجاه اجراء انتخابات رئاسية وتشريعية سابقة لأوانها. هذه الرسالة مهمة جداً وتدل على تحول عميق عند بعض النخب السياسية الفاعلة المساندة للرئيس. أما الدعوة الى انتخابات رئاسية سابقة لأوانها فيمكن أن تُفهم بأن هناك خطر لعدم استمرار الرئيس في منصبه ان لم يقيم بذلك الآن والظروف مؤاتية له.
- تشكل فاعلين سياسيين مستقلين في "تنظيم" مدني ضد الانقلاب لتقليص تشردمهم والتمكن من وزن سياسي وجماهيري يقلص من ضعف قدراتهم التعبوية الأصلية وضمان استمرارية احتجاج الشارع والالتقاء مع قدرات حزب حركة النهضة على التعبئة.

تشهد الساحة السياسية التونسية منذ نصف شهر أكتوبر المنقضي "حيوية" تؤشر على انخراط مختلف الفاعلين السياسيين والنقابيين والمدنيين في ديناميكية شد ودفع لبلورة حل سياسي يحفظ مصالحهم المختلفة والمتناقضة ويضمن مخرجا مقبولا وواقعيًا وممكنًا للأزمة السياسية الحادة التي تعيشها البلاد. من مؤشرات هذا الحراك، بعض الأحداث التالية:

- لقاء أمين عام المنظمة النقابية بسفير الولايات المتحدة الأمريكية وتصريح هذا الأخير بضرورة حل سياسي شامل تشارك في بلورته كل الأطراف السياسية وخاصة المنظمات المدنية. يمكن أن نفهم من هذا شيئين: الأول يهم العلاقة الجد متوترة بين الطرف الأمريكي والرئيس قيس سعيد واختيار الاتحاد كطرف الأهم في الحوار والتفاوض. الثاني أن الاتحاد سيقود عمليا أي تحول سياسي قادم.
- سافر قياديان من الصف الأول ومقربين من رئيس حركة النهضة الى الولايات المتحدة الأمريكية، ومن شبة المؤكد التوصل الى اتفاق سياسي عام يهم الحد الأدنى ن التنازلات السياسية للنهضة وتوقعها السياسي خلال الدورة النيابية القادمة، وخاصة المحافظة على حد أدنى من تجييش الشارع المحلي لتمكين الضغط السياسي الأمريكي من مشروعية التدخل.
- القطيعة شبه التامة بين التيار الديمقراطي ورئيس الدولة وتصريحات محمد عبة وغازي الشواشي المؤكدة للتراجع التكتيكي لحزب التيار المقتنع بانحسار المستقبل السياسي للرئيس وانعدام تواجد قيادات التيار في دوائر القرار الرئاسي.
- تصرح زهير المغزاوي أمين عام حركة الشعب حول اختلاف حزبه مع خيارات

المقترح وتأكيد رفض الانقلاب والتمتع بالمبادرة السياسية. يُقدّم هذا المقترح إلى الرئيس لقبوله أو طلب تغيير بعض مضمونه. في هذه الحالة، تُؤمن قاعدة التوافق ويُقبل سياسيا مبدأ العمل بالمرسوم لإشباع هذا المقترح بالشرعية القانونية والسياسية. في هذه الحال، يضمن الرئيس البقاء والحظوظ الأوفر للنجاح الانتخابي وتضمن الحياة السياسية عودة المؤسسات الديمقراطية. هكذا مقترح يستوجب مباركة قوى سياسية إقليمية ودولية لتأمين حظوظ مقبوليته وديمومة مساره.

- تأكد تراجع الرئيس النهائي (وإن كان غير مععلن إلى حد الآن) عن مشروعه السياسي فيما يهم البناء القاعدي والمحليات الغير قابل لإطلاقاً للإنجاز والمكلف باهظا سياسيا له.

يستفيد هذا السيناريو من الأزمة الاقتصادية الآخذة في التعمق ومن صعوبات التوجه إلى السوق المالية الدولية للاقتراض وعدم إيفاء المساندين السياسيين الإقليميين لقيس سعيد بعودهم المالية، وبوادر انفجار أزمة اجتماعية، والتراجع الصارخ للمقدرة الشرائية مع اقتراب المواعيد التاريخية للاحتجاج النقابي (شهر جانفي) وانفلات المساندة النقابية الشككية للرئيس. يُشكل كل هذا، عوامل دافعة للإسراع في إيجاد مخرج للأزمة وتبني هذا السيناريو المُشار إليه. في نفس الوقت هناك جملة من المخاطر القادرة على أن تعصف بهذا المخرج التوافقي. أهم هذه المخاطر سلوك المحيطين بالرئيس من النافذين في صياغة القرار وتحديد التوجهات، وعودة المقاربة الأمنية كتوجه سياسي بارز في التعامل مع الأحداث (من ذلك رمزية موكب الرئيس يوم عيد الجلاء، مفردات خطاب الرئيس في وصم خصومه،

الضغط السياسي الذي يمارسه أنصار الرئيس وتشهيرهم بخصومه واستعمالهم للمعلومات الشخصية وترويجهم للإشاعات الأخلاقية).

تشير هذه المتفرقات السياسية إلى سعي الفاعلين السياسيين الى بلورة مبادرة سياسية وقانونية تمكنهم من تفتيت خصمهم الرئاسي وجزه إلى طاولة التفاوض. حاليا، يبدو جليا أن للرئيس قدرات على فرض خيارته السياسية، وتتعزز هذه القدرات بالإسناد السياسي من قوى إقليمية ودولية ومن تهاوي جبهة خصومه المحليين.

إلى ذلك، يبدو أن مخرجات التفاوض السياسي القادم لامحالة ستنتبع بثلاثة عناصر أساسية مهيمنة:

1- الاتفاق شبه النهائي بين الفاعلين وبمباركة القوى الإقليمية والدولية، على عدم عودة البرلمان بشكل ووظائف ما قبل 25 جويلية 2021. في انتظار التحاق النهضة رسميا بهذا الموقف بمقابل سياسي.

2- يشتغل الخصوم السياسيون حاليا على صياغة مقترح قانوني أهم ملامح مضمونه وشروط نجاحه:

- صياغة مقترح قانون انتخابي جديد يتضمن مواعيد انتخابات رئاسية وتشريعية سابقة لأوانها وتحديد العتبة الانتخابية. يضمن هذا المقترح عدم تشردم القوى السياسية البرلمانية القادمة لتأمين تشكيل حكومة قادمة. تتأكد هذه الحاجة لعدم تشتت القوى السياسية البرلمانية مع ما كشفته عمليات سبر الآراء الأخيرة التي لا تمكّن أي قوة سياسية من تشكيل حكومة لوحدها. تزيد هذه الحاجة أن السيناريوهات السياسية الممكنة حاليا تمنع الحزب الدستوري الحر رغم تصدره نوايا التصويت من الحكم لوحده، وتتضاءل كثيرا إمكانية تحالفه مع "حزب قيس سعيد" أو مع حزب حركة النهضة.

- يصوغ كل الفاعلين السياسيين والمدنيين باستثناء الرئيس هذا المقترح القانوني السياسي، وذلك للمحافظة على وجهة

خطر الضغط السياسي الذي يمارسه أنصار الرئيس وتشهيرهم بخصومه واستعمالهم للمعلومات الشخصية وترويجهم للإشاعات الأخلاقية). خطر آخر يتمثل في النزعة الاستبدادية الواضحة عند الرئيس (والوزيرة الأولى في ترويجهم للتجربة المصرية كتجربة نجاح ديمقراطي و بروز انشادهم لإعادة مثل هذه التجربة) وثقافته السياسية النازعة إلى التفرد بالحكم وخاصة ميله الشخصي الواضح لمثل هكذا غلبة وقهر. من نتائج هذه النزعة الاستبدادية عدم التأكد من قبول الرئيس بالانخراط في عملية سياسية تفاوضية وغياب مؤشرات واضحة وجليّة تدل على اقتناعه بضرورة تعديل سلوكه السياسي.

في جميع الأحوال، يبدو أن تونس مقبلة على فترة سياسية صعبة، وليس مؤكداً انفراجها القريب. لا يمكن أن تُدار البلاد إلى ما لانهاية بثقافة المراسيم، وفي صورة استمرار هذا التكلّس السياسي فإن أحد مميزات تفتيته سيُلقي على كاهل "البكماء الكبيرة" التي كما دعمت الرئيس يمكن أن تنقلب عليه. هذا الاحتمال على مخاطره القصوى يبقى وكأنه أبغض الحلال السياسي.